

أثر الصدمات المالية على الاقتصادات الناشئة في كل من ماليزيا والمكسيك والهند دراسة تحليلية للفترة (1990-2015)
The Impact of Financial Shocks on the Emerging Economies of Malaysia, Mexico and India
Analytical Study for the Period (1990-2015)

هالة صالحى^{1*}، محمد لحسن علاوي²

¹ محبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصادات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة (الجزائر)

(salhi.halla@univ-ouargla.dz)

² محبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصادات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة (الجزائر)

(mlahcene80@yahoo.com)

تاريخ الاستلام: 2021/10/10؛ تاريخ المراجعة: 2021/10/15؛ تاريخ القبول: 2021/12/07

ملخص: يستهدف هذا البحث أثر الصدمات المالية على الاقتصادات الناشئة عموما و بالتحديد في كل من ماليزيا والمكسيك والهند خلال فترة الأزمات الكبرى على الاقتصاد الدولي باستخدام منهج تحليلي وصفي خلال الفترة (1990-2015). فجراء هاته الصدمات المالية العالمية التي ألفت بظلالها على الاقتصادات الناشئة نجم عنها عدة أزمات ومشاكل وظواهر اقتصادية نذكر منها تجميد الاصلاحات الاقتصادية و ما ينجم عنه من أزمات محلية وشكل الثاني وهو الانتقال من صدمة حقيقية إلى صدمة مالية جراء الأزمات العالمية بسبب نقص السيولة .

الكلمات المفتاح : إقتصاد ناشئ، سعر الصرف، إقتصاد دولي، تدفق مالي، صدمة حقيقية، صدمة مالية

تصنيف JEL : F21 ; F3 ; F32 ; F38

Abstract: This research targets the impact of financial shocks on emerging economies in a general and particular situation in Malaysia, Mexico and India during the period of major crises on the international economy using a descriptive analytical approach during the period (1990-2015).

The global financial shocks caused in emerging economies many of several crises and economic problems and phenomena, which resulted in the freezing of economic reforms led to a domestic crisis, and the second form of moving from a real shock to a financial shock due to lack of liquidity

Keywords: emerging economy, exchange rate, International economy, financial flow, real shock, financial shock

Jel Classification Codes : F21 ; F3 ; F32 ; F38

* هالة صالحى salhi.halla@univ-ouargla.dz

I- تمهيد : لقد ارسى العولمة المالية قواعدها بشكل واضح في العقد الاخير من القرن الماضي خاصتا مع ظهور الشركات المتعددة الجنسيات وتداول أوراقها المالية في مختلف أسواق المال العالمية ، لتصبح الاسواق المالية أكثر ارتباطا وتشابكا سهلت بذلك وعمقت من التدفقات المالية الدولية ولقد تخلل العقد الماضي أيضا سلسلة من الأزمات الاقتصادية والصدمات السلبية الواسعة النطاق ، بدءا من الازمة المالية العالمية للفترة 2008-2009 ، تلتها أزمة الديون السيادية الأوروبية للفترة 2010-2012 ، و على مدى العقد الماضي ، شهدت معظم اقتصادات الأسواق الناشئة تطورا رئيسيين. عملية ملحوظة للتكامل المالي مع بقية العالم ، يمكن القول إنها تحول هذه الاقتصادات أكثر عرضة للصدمات المالية العالمية ؛ وتحسين الاقتصاد الكلي مما يساعد على زيادة مرونتها في مواجهة هذه الصدمات وعلى خلفية هاتين النقطتين المتعارضتين ، ومن هنا نطرح السؤال التالي :

هل الاقتصادات الناشئة لديها القدرة على مواجهة وقع صدمات المالية العالمية اليوم ؟

و للإجابة على هذه الاشكالية :

1. فرضيات الدراسة :

- تؤثر الصدمات المالية على الاقتصادات الناشئة بشكل كبير

- يوجد ارتباط كبير بين كل من الاقتصادات الناشئة والمتقدمة

2. أهداف الدراسة : إن الغرض من هذا الموضوع ينصب حول تحقيق الاهداف التالية :

- إبراز أثر الصدمات المالية العالمية على الاقتصادات الناشئة

- ما مدى قوة الارتباط بين كل من الاقتصادات الناشئة والاقتصادات المتقدمة

1.I- ماهية الصدمات المالية:

• مفهوم الصدمات لغويا: الجمع : صَدَمَات و صَدَمَات و صِدَام

الصَّدْمَةُ : الدَّفْعَةُ

الصَّدْمَةُ: نازلة أو مُصِيبَةٌ تَفَاجِئُ الْإِنْسَانَ فَتُثْقِلُهُ¹

• مفهوم الصدمات من منظور اقتصادي:

تعد الصدمات الاقتصادية من بين أهم المؤشرات على إدارة سعر الصرف ويمكن تعريفها كالآتي :

*الصدمة الاقتصادية تعني :الاحداث التي تؤثر على الاقتصاد والتي يكون مصدرها داخليا أو خارجيا

والصدمة الداخلية تقسم إلى صدمات نقدية وصدمة حقيقية ، أما بالنسبة للصدمة الخارجية فهي تسلك طريق الدورات الاقتصادية

*وتعني أيضا : السبب الأساسي في حدوث الأزمة ، أما مفهوم الأزمة فيعني وجود خلل يؤثر تأثير مادي على نظام بأكمله وهذا الخلل ناجم عن

حدث مفاجئ عن فعل الطبيعة ، أي أن الصدمة هي بداية لحدوث الأزمة وأثارها في إنحيار التوازن .²

أما عن مفهوم الصدمات المالية : فهي المشكلة التي تنشأ في القطاع المالي وتذهب للقطاع الاقتصادي . نظراً لأن الاقتصادات الحديثة تعتمد

بشدة على تدفق السيولة والائتمان لتمويل العمليات العادية ، يمكن أن تؤثر الصدمات المالية على كل صناعة في الاقتصاد.

إن انهيار سوق الأسهم ، وأزمة السيولة في النظام المصرفي ، والتغيرات غير المتوقعة في السياسة النقدية ، أو الانخفاض السريع لقيمة العملة³ .

2.I- أنواع الصدمات :

وتنقسم الصدمات إلى نوعين :صدمات الطلب demand shocks كصدمة السياسة النقدية والسياسة المالية وصدمة العرض supply

كصدمة النفطية

1-2.I- صدمات الطلب demand shocks

1-2.I-1-1- الصدمات السياسية النقدية Monetary policy shocks وأسواق رأس المال :

يقصد بالصدمة النقدية التغير في أحد المتغيرات النقدية كالتذبذبات في عرض النقد أو اختلال الطلب على النقود" صدمات نقدية كمية " ،

صدمة أسعار الفائدة وكذلك تقلبات أسعار الصرف الناجمة عن تقلبات الطلب والعرض المحلي والاجنبي على رؤوس الأموال (صدمة نقدية

سعرية)

2-2-I صدمات العرض**1-2-2-I السياسة المالية Fiscal policy shocks وأسواق رأس المال :**

حظيت صدمات السياسة المالية بإهتمام قليل مقارنة بالاهتمام البالغ بالادبيات الاقتصادية . يقصد بصدمات السياسة المالية بأنها التغيرات المفاجئة التي تحدث في أدوات السياسة المالية من إيرادات ونفقات حكومية استجابة للتغيرات غير المتوقعة في النشاط الاقتصادي⁴ .

2-2-2-I الصدمات النفطية oil shocks وأثرها على أسواق رأس المال :

تعرف صدمات الأسعار النفطية على أنها التحول الداخلي في منحى العرض بسبب تأثر النفط الخام بالأحداث الخارجة عن السوق النفطية والاقتصاد الكلي ، ونظرا للأهمية النفط في الاقتصاد العالمي ، فإن أثر التغيرات فيه شكل مصدر قلق كبير للاقتصاديين وبشكل أكبر على الاقتصادات التي تعتمد بدرجة كبيرة على النفط⁵ .

3-I القنوات المالية للصدمات المالية:

من الواضح أن بلدان الاسواق الناشئة تأثرت بشكل أساسي بالصدمات الخارجية من خلال قناتين:

القناة الاولى: هو انخفاض حاد في صادراتهم من انتاج السلع أو انخفاض حاد في معدلات التبادل التجاري أنظر لشكل رقم 1 الذي يمثل عملية انتقال الصدمات الحقيقية عن طريق هته القناة .

القناة الثاني: هو انخفاض حاد في صافي تدفقات رأس المال كانت الدول منفتحة بطرق مختلفة : كانت بعض الدول منفتحة جدا على التجارة ، والبعض الآخر ليس كذلك وبعض الدول الاخرى من الاقتصاديات الناشئة لديهم من الديون الخارجية الكبيرة قصيرة الاجل أو عجز كبير في الحساب الجاري أو كليهما والبعض لديهم ديون كبيرة بالعملة الاجنبية والبعض الاخر لا أنظر لشكل رقم 2 الذي يمثل عملية انتقال الصدمات المالية ، أما طرق المعالجة هذه الصدمات إما:

1. التوسع المالي

2. التيسير النقدي

3. استخدام الاحتياطات للحفاظ على سعر الصرف

* يكشف الشكل الاول وقع الصدمة على القناة الاولى بطريقة ملفته للاختيار الموازي لكل من الانتاج والتجارة خلال الازمة والشكل الثاني وقع صدمه من خلال القناة الثانية للتدفقات المالية على بلدان الاسواق الناشئة جراء الازمة المالية العالمية 2008 والتجربة المكسيكية خير دليل⁶.

4-I آليات امتصاص و انتشار الصدمات المالية:**1-4-I الهيكل المالي وانتشار الصدمات المالية على كل من الاقتصادات الناشئة والمتقدمة :**

تعتبر الصدمات المالية أكثر اهمية في البلدان الأكثر تقدما من الناحية المالية ولديها قطاع مالي أكبر مثل ما شاهدنا في الازمة المالية العالمية 2008 ، قد يؤدي النظام المالي الأكثر تطورا إلى مرونة أفضل في مواجهة الصدمات الغير مواتية ، من خلال توفير تنوع أفضل للمصادر الأموال إذا توقف مصدر مالي معين يمكن أن يكون هناك بديل فدل الناشئة ذات التمويل الخارجي تكون أكثر عرضة للصدمات ويكون لها تأثير أكثر وقع من الاقتصادات المتقدمة.

ولقد تم قياس هذه الدراسة على 21 دولة ذات الاقتصادات الناشئة " على أنها منخفضة تطور المالي والانفتاح العالمي " من خلال ثلاث متغيرات وهم "المخزون والرسمة إلى ناتج المحلي ، الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي ، والاموال في شكل سائل إلى ناتج المحلي"⁷

2-4-I سعر الصرف كمتنص للصدمات المالية وأثره على الإقتصاديات الناشئة:

أوضح فليمنج "1962" و مونديل "1963" أن الاسعار الصرف الثابتة والمرنة لها أثار مختلفة على فعالية سياسات النقدية والمالية ، وتم العثور على أدلة تجريبية من خلال الدراسة التي قامه بها المؤلف حيث قامه بتحليل الصدمة وفق سعر الصرف المرن والثابت بين اقتصاديين متشابهين وهما سلوفاكيا التي تعمل بسعر الصرف الثابت و بولندا التي تعمل بسعر الصرف المرن جدا فوجد ان سعر الصرف المرن يعتبر ممتنص لصدمات المالية عكس نظيرتها سلوفاكيا التي كان سعر صرفها ثابتا كان مروجاً أو ناشرا لصدمات أنظر لشكل رقم 3⁸

I.4-3 دور التكامل المالي كمتص لصدمات المالية:

يؤدي التكامل إلى تضخيم الصدمة في ظل أنظمة سعر الصرف الثابتة ولكن يخفف من حدتها في ظل سعر الصرف المرن في نفس الوقت هذا من جهة ومن جهة أخرى يوضح "كوستافو أدلر" إن المستويات المرتفعة للديون الخارجية تجعل البلد أكثر عرضة للمخاطر و الصدمات المالية بغض النظر عن مستويات تكاملها المالي.

وبشكل عام ، تدعم هذه النتائج الفكرة القائلة بأن الاقتصادات الأسواق الناشئة تتكامل ماليا مع قوى أساسية بسعر صرف مرن وبالتالي يكون مجهز بشكل أفضل لتعامل مع الوضع العالمي للصدمات المالية وربما يعمل التأثير تكاملات المالية بين الأسواق الناشئة والقوى الأساسية بطريقتين وهما:

- ✓ عن طريق تخفيف تدفقات رأس المال الخارجة في حالة حدوث صدمة عالمية معاكسة
- ✓ أو عن طريق خفض الأثر الاقتصادي لأي تدفقات رأسمالية ناجمة عن ذلك وهذا من ضمن نتائج تقرير صندوق النقد الدولي 2012¹⁰

II- الصدمات المالية على الاقتصادات الناشئة :

إن الازمات المالية العالمية خطيرة ، ليس بفعل الآثار المباشرة فقط ، بل بما تحمله من دروس التي يمكن استخلاصها إن أسوأ الصدمات التي يمكن أن نخشاها سوف تنتج عن تركيبة تجمع بين التهاب أسعار النفط -في أعقاب أزمة الخليج -وبين انهيار منطقة اليورو مما يترتب عليه شل نظام المال

II.1- أثر الصدمة المالية على الاقتصاد الهندي:

تقع الصدمات المالية الخطيرة على الاقتصادات العالمية من خلال تبادل التجارة وتحويلات رؤوس الاموال وسيكون من شأنه ذلك يؤثر على الهند من خلال تقرير أفاق الاقتصاد العالمي:

(فقد نمى الاقتصاد الهندي بمعدل 6% سنويا فيما بين 1980 و2000 وبنحو 8.6% بعد عام 2000 ، وخلال السنة المالية لعام 2007 قفز المعدل إلى 9.4% (*). وتضع هذه الأرقام الهند بين أسرع دول العالم نموا خلال الربع الأخير من القرن الماضي. ومع ارتفاع الاستثمار بنسبة تبلغ نحو 30% . توافقا مع ارتفاع إجمالي الناتج المحلي . ترسي الهند بذلك قاعدة متينة لتوسع اقتصادي مطرد، على الرغم من أن طريق النمو سيعتمد على العديد من العوامل في مقدمتها حالة الاقتصاد العالمي، وتطور الأزمة المالية الحالية، ومدى قدرة الحكومة الهندية على التقدم بالإصلاحات الاقتصادية إلى الأمام).¹¹

ومنذ عام 2008 تعاني الهند من عجز في الموازنة وعلوها دفع فوائد مرتفعة حتى تجدد ديونها العامة ، ومع عجز في الحسابا الجاري يقدر بـ4% من ناتج محلي في 2010 ، فستأثر البلاد بأي صدمة عالمية كبرى في حالة حدوثها هذا بالنسبة للخطر الأول أما الخطر الثاني من الصدمة العالمية فقد ينجم عنه تجميد الاصلاحات مما ينتج عنه تهديدان:

- تهديد الأول نشؤ أزمة محلية جديدة
- تهديد الثاني الأكثر خطورة هو استعمال الهنود ما أستعمله العالم النامي جراء الازمة 1930 لسياسة المناهضة للتبادل ومنافية لمبادئ سياسة اقتصاد السوق

• النتائج المستخلصة من تجربة الهندية:

أولا - بما أن النظام المالي قادر على أن يخلق حالة هائلة من عدم استقرار فإنه يجب أن يخضع لمراقبة صارمة

ثانيا- يجب إدماج الاقتصاد الهندي بالنظام المالي العالمي بحذر كبير

ثالثا - فالخطوة الثالثة على الهند أن تحمي نفسها ضد المخاطر الكبرى المرتبطة بالاقتصاد الكلي مثل العجزات الموازين المفرطة .¹²

II.2-2 أثر الصدمات المالية على الاقتصاد الماليزي:

فقد أشار تقرير لمنظمة التجارة العالمية للمكانة التي يتميز بها الاقتصاد الماليزي بكونها دولة متوسطة الدخل ، حيث قدرت نسبة القيمة الإجمالية لحركة الصادرات والواردات بما يقدر بـ 130% من الناتج المحلي الإجمالي طيلة الأربعة الأعوام من سنة 2018، فيما بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي مايقارب 5% رغم الصدمات والمتغيرات على الصعيد الاقتصادي العالمي¹³

II.2-2-1 أثر أزمة النور الأسيوية 1997 على الاقتصاد الماليزي:

بدأت تأثيرات الأزمة المالية في شرق آسيا تظهر على الاقتصاد الماليزي اعتبارا من بداية عام 1997، و أولى علامات التأثر بالصدمة هي انخفاض كبير في أسعار الأسهم الماليزية ومن ثم انخفاض في القيمة الخارجية لليرينغت الماليزي ففي عام 1998 انخفضت قيمة عملة ماليزيا مقابل دولار

ب. 28، 32 % 14

* من حيث الاقتراض الاجنبي القصير الاجل:

فبسبب تراكم الدين ق أجل في بلدان شرق آسيا بسبب تحرير حساب رأس المال فماليزيا والفلبين فلم تصل لديهما تلك النسبة إلى 100% وكان تأثرهما بالأزمة أقل حدة¹⁵

II.2-2-2 الدروس المستفادة من تجربة ماليزية:

لقد نجحت ماليزيا في استعمال اسلوب مباشر للخروج من الازمة وهو فرض قيود على عمليات خروج رؤوس الاموال المتمثل في شكلين وهما خروج مبالغ ذات أحجام كبيرة أو على شكل رؤوس أموال قصيرة الأجل وشديدة التقلب" وقد انتشر هذا الاسلوب بصفة خاصة بعد نجاح التجربة الماليزية والتي لجأت إلى فرض قيود على خروج أحكام كبيرة من رؤوس الأموال سواء كان ذلك بواسطة المقيمين أو غير المقيمين ، كما فرضت مدة حيازة للأوراق المالية لا تقل عن 12 شهرا قبل أن يتم خروج رأس المال المستثمر فيها ، وأوجبت على مواطنيها الحصول على موافقة مسبقة قبل أن يقوموا بأي شكل من الاشكال الاستثمار في الخارج. وتجدد الإشارة في هذا السياق إلى أن لجوء ماليزيا إلى هذا الاسلوب قد ساعدها على التغلب على تداعيات الأزمة المالية في عام 1997، والتعافي من آثارها أسرع من غيرها من الدول التي تأثرت من تلك الأزمة مثل إندونيسيا وتايلاند اللتان طبقتا برنامج صندوق النقد الدولي إضافة إلى أن تطبيق هذا الاسلوب لم يسفر عن نتائج سلبية على حجم التدفقات طويلة الأجل ، فقد استمرت تدفقات رؤوس الأموال في شكل استثمار أجنبي مباشر إلى ماليزيا وبنسب أكبر من تلك التي حظيت بها كل من كوريا و تيلاند .¹⁶

II.3- أثر الصدمات على الاقتصاد المكسيكي:

واجهت المكسيك صدمتين معاكستين كبيرتين وهما اختيار في الطلب على الصادرات وقيود كبيرة في الوصول إلى الأسواق المالية الدولية
➤ الصدمة الحقيقية :

انخفاض الطلب على الصادرات المكسيكية بحيث انخفضت الصادرات غير نفطية بنسبة 28% من مايو 2008 إلى مايو 2009 مما أدى إلى ركود عميق في الاقتصاد العالمي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية مع دخول اتفاقية نافتا* حيز التنفيذ مما أدى إلى جعل صدمة الطلب الخارجي شديدة بشكل خاص بحيث تشكل الروابط التجارية قناة مهم للانتقال صدمات بين الدول وخاصة أن الروابط التجارية حسب اتفاقية نافتا¹⁷ بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك في صناعة السيارات التي تمثل نسبة 80% في حجم التبادلات والتحويل¹⁸

➤ الصدمة المالية:

لقد أدى انخفاض السيولة في أسواق الدين المحلية إلى ظروف أكثر صرامة في الأسواق المالية الدولية من خلال تعاملات الوكلاء المحليين في شركات الاقتصاديات الناشئة كان نتيجة تصفية هائلة للأصول المحلية مثل السندات الحكومية في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008. ولقد شكلت المضاربة في الأسواق المالية إلى انخفاض كبير ومفاجئ لقيمة البيزو ، مما أدى بالتالي إلى درجة عالية من المخاطر في ميزانيتها العمومية المدرجة في البورصة وهي تملك أكبر نسبة في أسواق الدين المحلي والذي أدى إلى انتشار الصدمة المالية على أوسع نطاق من خلال المشتقات المالية المعقد مع المستثمرين الأجانب في السوق المحلي المكسيكي فكلما كان البيزو المكسيكي في التقلب خارج النطاق تتكبد شركات الاقتصادات الناشئة خسائر كبيرة.

وتجدد الإشارة إلى أن البيزو المكسيكي كان يتمتع بفترات طويلة من التقلبات المنخفضة قبل حدوث هذه الاضطرابات أنظر لشكل رقم: 4 حيث وصلت قيمة البيزو المكسيكي على الدولار الأمريكي USD/MXN بنسبة 22.8% من 15 سبتمبر إلى 16 أكتوبر من عام 2008 للأزمة المالية الدولية والذي ساهمت بشكل كبير في زيادة فقدان الثقة على نطاق واسع داخل السوق المالي من قبل المتعاملين الاقتصاديين .¹⁹

III- الخلاصة :

تؤثر الصدمات المالية على الاقتصادات الناشئة من خلال تأثير بشكل رئيسي على أسواقها المالية من خلال زيادة حادة في المخاطر على المستوى العالم وانكماش حاد في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية ، فمن خلال تجارب تاريخية فإن هذه الانواع من الصدمات المالية يمكن أن تكون بالغة التأثير على الاقتصاد الكلي في الاقتصادات الناشئة حتى إذا كان سعر الصرف مرناً .

فمن خلال دراستنا لتجربة كل من ماليزيا و المكسيك والهند وجدنا هناك معيارين لقياس أثر الصدمات المالية على الاقتصادات الناشئة وهما بناءً على تقرير صندوق النقد الدولي²⁰ :

المعيار الأول : هو مؤشر تقلب البورصات لعقود الخيار VIX إذا ارتفع هذا المؤشر بـ 60% يعتبر ركوداً اقتصادياً وهو ما حدث من خلال تجربة المكسيكية

أما المعيار الثاني : من خلال خروج تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الذي يؤدي إلى خفض كبير للنمو الاقتصادي في الأسواق الصاعدة ويقاس من خلال خروج 2% من إجمالي الناتج المحلي في ربع العالم وهو ما حدث من خلال دراستنا لتجربة الماليزية .

ولتجنب مخاطر الصدمات المالية يجب على الاقتصادات الناشئة الخطوات التالية :

أولاً - بما أن النظام المالي قادر على أن يخلق حالة هائلة من عدم استقرار فإنه يجب أن يخضع لمراقبة صارمة

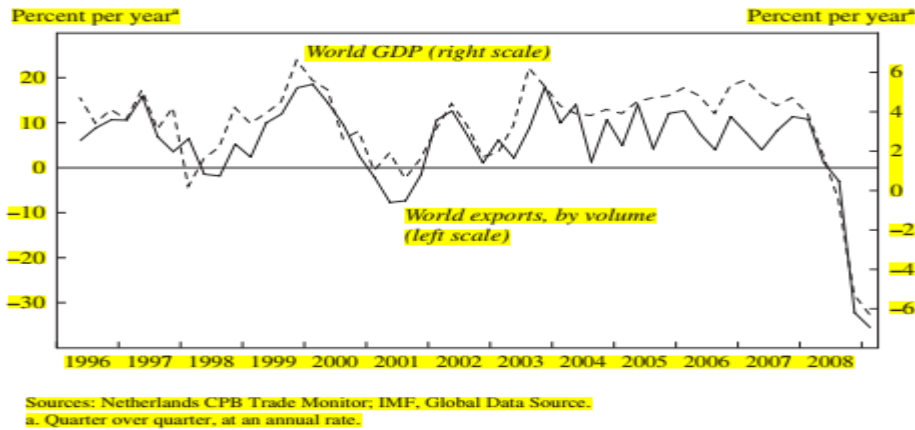
ثانياً- يجب اندماج الاقتصاد الناشئ بالنظام المالي العالمي بمحذر كبير

ثالثاً - فالخطوة الثالثة على الاقتصادات الناشئة أن تحمي نفسها ضد المخاطر الكبرى المرتبطة بالاقتصاد الكلي مثل العجزات الموازين المفرطة .

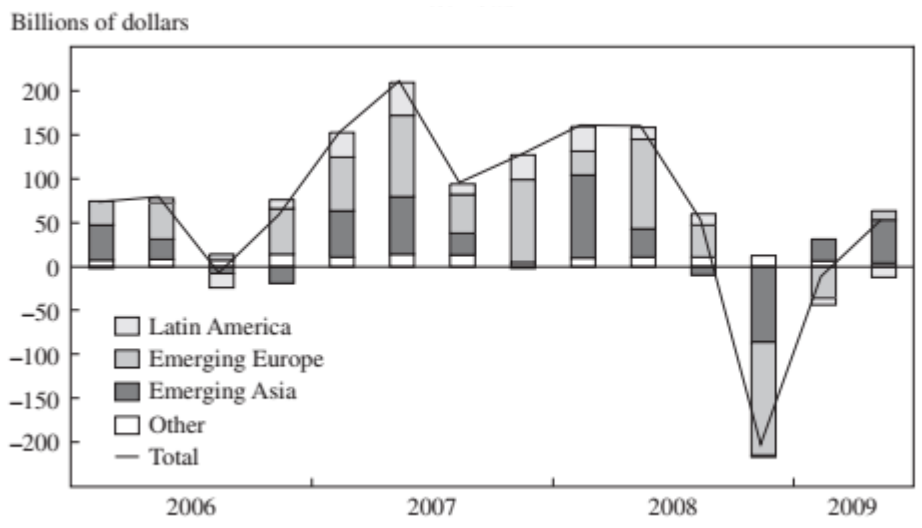
و بعد نجاح التجربة الماليزية والتي لجأت إلى فرض قيود على خروج أحكام كبيرة من رؤوس الأموال سواء كان ذلك بواسطة المقيمين أو غير المقيمين ، كما فرضت مدة حيازة للأوراق المالية لا تقل عن 12 شهراً قبل أن يتم خروج رأس المال المستثمر فيها .

- ملاحق :

الشكل 1- القناة الاولى : اثر الصدمات المالية على التجارة العالمية

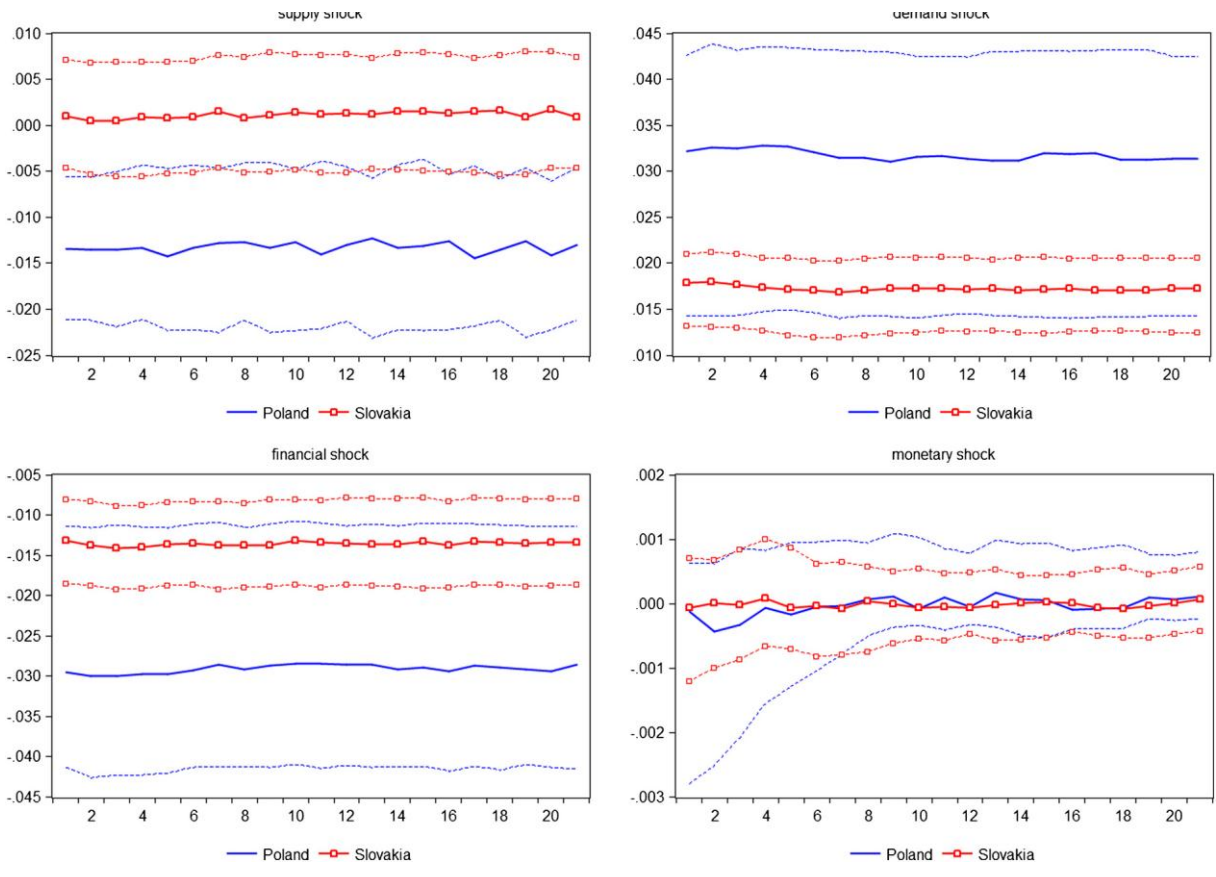


الشكل -2- القناة الثانية: تدفقات رأس المال إلى بلدان الأسواق الناشئة " صافي التدفقات "



المصدر: OLIVIER J. BLANCHARD , **The Initial Impact of the Crisis on: Emerging Market Countries** , *Brookings Papers on Economic Activity*, Spring 2010, الاشكال 1 ص 278 والشكل الثاني ص 279

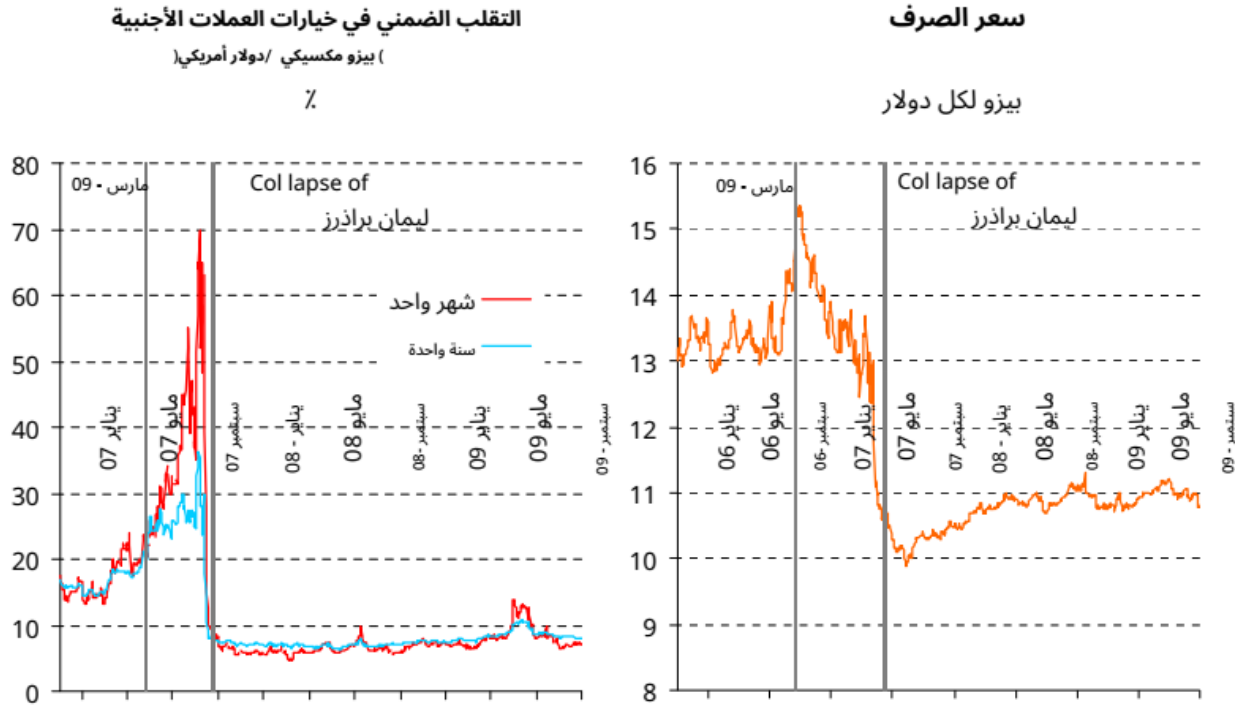
الشكل -3- : ظاهرة الصدمات في السياسات المالية والنقدية



المصدر :

- MAREK A. D ABROWSKI , JUSTYNA WROBLEWSKA ; Exchange rate as a shock absorber in Poland and Slovakia: Evidence from Bayesian SVAR models with common serial correlation p.259

الشكل 4: الصدمة المالية في الاقتصاد المكسيكي من خلال تقلبات قيمة البيزو مقابل الدولار الأمريكي



المصدر :

JOSE SIDAOU, MANUEL RAMOS-FRANCIA AND GABRIEL CUADRA ,The global financial crisis and policy response in Mexico , BIS Papers No 54 , p.284

- الإحالات والمراجع :

- 1- تعريف و معنى صدمة في معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي/ تاريخ الزيارة (21.08.2021)
- 2- نسيم بن يحيى ، مقال بعنوان: أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، العدد ، ص 237 (2014-09-02)
- 3-Economic Shock By THE INVESTOPEDIA TEAM (2020/10/09) تاريخ زيارة يوم)
- 4- صلاح الدين نعاس ، عبد الرحمان بن سانية ، علي بن الضب ، قياس العلاقة الديناميكية بين الصدمات الاقتصادية وأداء البورصات العربية ، مجلّة الواحات للبحوث و الدراسات المجلد 12 العدد 2 (2019) ص (122-123)
- 5- مرجع سبق ذكره ص 126

6- OLIVIER J. BLANCHARD , HAMID FARUQEE and MITALI DAS **The Initial Impact of the Crisis on Emerging Market Countries** , *Brookings Papers on Economic Activity*, Spring 2010,p266

7- FABIO FORNARI AND LIVIO STRACCA, **Financial structure and the propagation of financial shocks**, What does a financial Shock do? firSt international evidence , Working PaPer SerieS , no 1522 / march 2013 , p16

8- MAREK A. D ,ABROWSKI , JUSTYNA WROBLEWSKA ; **Exchange rate as a shock absorber in Poland and Slovakia: Evidence from Bayesian SVAR models with common serial correlation** p.(250-251)

9- نفس المرجع p259

10 - GUSTAVO ADLER AND CAMILO E. TOVAR ; **Riding Global Financial Waves: The Economic Impact of Global Financial Shocks on Emerging Market Economies** , IMF Working Paper Western Hemisphere Department, 2012 International Monetary Fund WP/12/188 p(16-17)

11- بيتراس أوستريفيشيوس وجون بوزمان , **اقتصاد الهند... الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد** , مركز الدراسات الجزيرة 11 نوفمبر 2009

12- ترجمة: مدني قصري لمقال بعنوان : **الهند... نمو متواصل رغم الأزمة المالية العالمية**. للكاتب مارتين وولف - (لوموند) 2012/2/13

13- قراءة في تقرير **مراجعة السياسة التجارية لماليزيا - 2018** لمنظمة التجارة العالمية . إعداد / إدارة السياسات التجارية والمنظمات الدولية قطاع التجارة الخارجية لوزارة الاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة ص3

14- شذا جمال خطيب ، **كتاب العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، طبعة الاولى ، دار مجدلوي للنشر والتوزيع ، 2008. ص92

15- نفس المرجع السابق . ص81

16- نفس المرجع السابق ص102

17- * اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

18- JOSE SIDAOU, MANUEL RAMOS-FRANCIA AND GABRIEL CUADRA ,**The global financial crisis and policy response in Mexico** , BIS Papers No 54 , p.284

19- نفس المرجع السابق ص 286

20- مقال لداميانو ساندرى تخفيف أثر الصدمات المالية العالمية على اقتصادات الأسواق الصاعدة IMF Economic Review الصادرة عن صندوق

النقد الدولي 2020/05/19

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

هالة صالحى، محمد لحسن علاوي (2022)، أثر الصدمات المالية على الاقتصادات الناشئة في كل من ماليزيا والمكسيك والهند دراسة تحليلية للفترة (1990-2015)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 09 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 01-10.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا ل **رخصة المشاع الإبداعي نسب المُصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نسب المُصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Economic Development is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.